

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم 09/109

700 19TH STREET, NW

للنشر الفوري

Washington, D.C. 20431 USA

١٨ أغسطس ٢٠٠٩

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٣ يوليو ٢٠٠٩ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.^١

خلفية

تواجه المملكة العربية السعودية الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية أقوى مما كانت عليه في فترات الهبوط الاقتصادي السابقة. فقد عملت حكومة المملكة في السنوات الأخيرة على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية قطاعها المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص. ولم تمر جهود المملكة في تعزيز مركزها الاقتصادي مرورا غير ملحوظ، حيث توجت باحتلالها المرتبة الأولى على مستوى البلدان العربية لأربع سنوات متتالية والمرتبة السادسة عشر على مستوى العالم في آخر عدد من تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business) الذي يصدره البنك الدولي.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. ويُعد الخبراء بعد العودة إلى مقر الصندوق تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لأراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني.

وعلى هذه الخلفية، حقق الاقتصاد السعودي أداء قويا مرة أخرى في عام ٢٠٠٨ رغم التأثيرات العالمية المعاكسة. فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا قدره ٤,٤% بدعم من التوسع المستمر على نطاق واسع في القطاع غير النفطي (٤,٣%) وزيادة إنتاج النفط. وبعد تسارع التضخم في النصف الأول من العام (١,١%) في يوليو على أساس سنوي (مقارن) تراجع من جديد في إبريل ٢٠٠٩ حتى بلغ ٥,٢% على أساس سنوي مقارن متأثرا بضعف الطلب وانخفاض أسعار الواردات.

وأسهم ارتفاع أسعار النفط في تحقيق فوائض قياسية في المالية العامة وفي الحساب الجاري الخارجي في عام ٢٠٠٨ على الرغم من موقف سياسة المالية العامة التوسعي وطفرة الواردات. وقد استُخدم جزء من فائض المالية العامة في سداد الدين المحلي الذي تراجع بمقدار خمس نقاط مئوية ليصل إلى نحو ١٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي. واستمر ارتفاع التنفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى ٢٣ مليار دولار أمريكي تقريبا بالرغم من ظروف الأزمة العالمية وارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى ٤٣٨,٥ مليار دولار أمريكي (٩٣% من إجمالي الناتج المحلي).

وقد تصدت السياسة النقدية لتزايد التضخم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وتداعيات الأزمة العالمية في النصف الثاني منه. وجاء رد فعل مؤسسة النقد العربي السعودي حاسما بتخفيض مستوى الاحتياطي الإلزامي وخفض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية وتوفير السيولة وتقديم ضمانات على الودائع. ورغم تباطؤ الائتمان في الربع الرابع من العام، فقد حدث نمو في النقود بمعناها الواسع والائتمان المقدم للقطاع الخاص بمقدار ١٨% و ٢٧% على الترتيب.

واستطاع الجهاز المصرفي تجاوز الأزمة العالمية. ولا يزال محتقظا بمستويات ربحيته ورسمته المرتفعة مع الحفاظ على نسبة منخفضة من القروض المتعثرة. غير أن سوق الأسهم سجلت هبوطا قدره ٤٦% في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مما أفقدها نصف قيمتها.

ولا تزال الآفاق إيجابية بشكل عام. فمن المتوقع أن يزداد نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي – وهو المقياس المناسب للنشاط الاقتصادي الداعم لفرص التوظيف الجديدة في البلدان المصدرة للنفط – بمقدار ٣,٣% في عام ٢٠٠٩ بدعمه موقف سياسة المالية العامة التوسعي. غير أن انخفاض الإنتاج النفطي يمكن أن يُحدِث انكماشاً قدره ١% تقريبا في إجمالي الناتج المحلي الكلي لأول مرة منذ عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى نحو ٤,٥%، مع تحقيق فائض في المالية العامة والحساب الخارجي، وإن كان بمستويات أقل بكثير من الفوائض السابقة نتيجة هبوط الإيرادات النفطية وموقف سياسة المالية العامة التوسعي. وتتعرض التوقعات الحالية لبعض المخاطر المعاكسة التي ترتبط بمدى سرعة وعمق التعافي الاقتصادي العالمي وعودة الأسواق المالية العالمية إلى أوضاعها الطبيعية.

تقييم المجلس التنفيذي

أشار المديرون التنفيذيون إلى أن المملكة العربية السعودية تواجه الأزمة العالمية الراهنة من موقع قوة، مما يعكس سجل أدائها القوي في مجال السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة والإصلاحات الهيكلية التي عززت قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات. ورغم أنه من المتوقع حدوث انكماش طفيف في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال عام ٢٠٠٩ متأثراً بانخفاض الطلب على النفط، فلا يزال القطاع غير النفطي يتوسع بقوة كما يواصل معدل التضخم تراجعته المستمر. وقد أعرب المديرون عن رأيهم بأن أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المملكة على المدى القصير هي الحفاظ على استقرار القطاع المالي وتخفيف حدة تأثير الركود العالمي على السوق المحلية.

ورحب المديرون بالتدابير المتخذة لتعزيز السيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق المعاملات بين البنوك. وأثنوا على الجهود المبذولة لتقوية أطر التنظيم والرقابة الماليين، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتحسين نظم إدارة المخاطر في البنوك، وتنفيذ بقية التوصيات التي خلص إليها "برنامج تقييم القطاع المالي"، وتقييم إطار "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". وقد ساعدت هذه التدابير الجهاز المصرفي على الاحتفاظ بمستويات ربحيته ورسمته المرتفعة. ومع ذلك، حث المديرون الحكومة على توخي اليقظة المستمرة في رصد أي مخاطر ناشئة والتحرك لمواجهتها. وشددوا على أهمية إجراء اختبارات دورية لقياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الضغوط، كما شجعوا الحكومة على تحديث الإطار المعتمد في تسوية أوضاع المؤسسات المالية وغير المالية، وتحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الشفافية والإفصاح في قطاع الشركات، ومراجعة الآليات المؤسسية للرقابة عبر الحدود وعبر القطاعات.

ورأى المديرون أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي أتاح ركيزة اسمية موثوقة ومستقرة كما أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأشاروا إلى رأى خبراء الصندوق من أن الانخفاض المرجح في قيمة الريال السعودي هو أمر مؤقت يُتوقع أن ينتهي في المدى المتوسط. وحث بعض المديرين الحكومة على النظر في إمكانية أن يعتمد الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي نظاما أكثر مرونة لسعر الصرف، وذلك بالتشاور مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد. وشجع المديرون الحكومة على المضي قدما نحو إقامة الاتحاد النقدي من خلال تحديد المسؤوليات التشغيلية وهيكلة الحوكمة في البنك المركزي المرتقب، فضلا على مواصلة الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ووضع نظام مدفوعات يتسم بالكفاءة.

ونظرا للقيود الحالية على السياسة النقدية نتيجة لربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، رأى المديرون أن سياسة المالية العامة هي وسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو غير النفطي. وأثنوا على التحرك الحاسم الذي بادرت به الحكومة من خلال المالية العامة لتخفيف أثر الركود العالمي على النشاط الاقتصادي. فقد كانت الدفعة التنشيطية — وهي الأكبر على مستوى مجموعة العشرين من حيث نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي — تركز بشكل ملائم على الإنفاق الرأسمالي وسوف تسهم في تنويع مصادر النمو المحلي وتعافي الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، أكد المديرون ضرورة توخي المرونة في إدارة سياسة المالية العامة لتأمين استمرارية أوضاعها على المدى المتوسط، مع تعديل الإنفاق متى أصبح التعافي راسخا.

وأشاد المديرون بالحكومة لدورها القيادي في تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية عن طريق مواصلة تنفيذ خطط التوسع في الطاقة الإنتاجية رغم انخفاض أسعار النفط. وشجعوا الحكومة على مواصلة الاسترشاد بأوضاع الطلب في المدى المتوسط إلى الطويل عند اتخاذ قرارات التوسع في الطاقة الإنتاجية.

وأيد المديرون جهود الحكومة لتنفيذ إصلاحات الجيل الثاني في قطاع القضاء وقطاع التعليم والقطاع المالي، بغية تهيئة مناخ أفضل لتنمية القطاع الخاص. ورحبوا بالإجراءات المستمرة لتحريز النظام التجاري، تمثيا مع التزام الحكومة بإقامة نظام تجاري حر ومنفتح. وقد أشاد المديرون بحكومة المملكة لما تقدمه من مساعدات سخية للبلدان النامية، بما في ذلك دعمها الفعال للمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، وإسهاماتها في مبادرة "الطاقة للفقراء".

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

توقعات	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
	(التغير %)				
	الإنتاج والأسعار				
	٠,٩-	٤,٤	٣,٣	٣,٢	٥,٦
	١٠,٣-	٤,٨	٠,٥	٠,٨-	٦,٢
	٣,٣	٤,٣	٤,٧	٥,١	٥,٢
	٣٧٧	٤٦٩	٣٨٤	٣٥٧	٣١٦
	٤,٥	٩,٩	٤,١	٢,٣	٠,٦
	(من إجمالي الناتج المحلي)				
	متغيرات الميزانية والمتغيرات المالية				
	٤٠,٦	٦٢,٦	٤٤,٧	٥٠,٨	٤٨,٠
	٣٥,٠	٥٥,٩	٣٩,١	٤٥,٣	٤٢,٧
	٤٠,٢	٢٩,٦	٣٢,٤	٢٩,٨	٢٩,٦
	٠,٤	٣٣,٠	١٢,٣	٢١,٠	١٨,٤
	٦٣,٦-	٥٨,٣-	٥٥,٨-	٤٨,٢-	٤٦,٢-
	٨,٥	١٧,٦	١٩,٦	١٩,٣	١١,٦
	١,١	٣,١	٤,٨	٥,٠	٣,٨
	(بمليارات الدولارات الأمريكية)				
	القطاع الخارجي				
	١٨٨,٠	٣١٣,٩	٢٣٣,٥	٢١١,٣	١٨٠,٨
	١٥٩,١	٢٨١,٤	٢٠٥,٦	١٨٨,٥	١٦١,٨
	٨٩,٥-	١٠١,٦-	٨٢,٧-	٦٣,٩-	٥٤,٦-
	١٤,١	١٣٤,٢	٩٣,٥	٩٩,١	٩٠,١
	٣,٧	٢٨,٦	٢٤,٣	٢٧,٨	٢٨,٥
	٤٧٥,١	٤٣٨,٥	٣٠١,٣	٢٢١,٤	١٥٠,٥
	٣٢,٤	٣١,٦	٢٠,١	١٨,١	١٥,٧
	...	٢,٣	٢,٨-	١,٦-	٢,٧-

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة السعودية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الودائع بالريال السعودي لثلاثة أشهر. متوسط الفترة في ٢٥ يونيو ٢٠٠٩.